مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
Volume 17- Issue 1- March 2020 | المجلد ١٧- العدد ١ – اذار ٢٠٢٠

النظام الاداري في بغداد ابان عهد الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢ (دراسة وثائقية)

أ.م.د احمد عبدالواحد عبدالنبي
جامعة بغداد-مركز احياء التراث العلمي العربي
Ahmed AbdAlWahed@yahoo.com

DOI
10.37653/juah.2020.170804

تم الاستلام: ٢٠١٩/١٠/٣٠
قبل للنشر: ٢٠٢٠/٢/٩
تم النشر: ٢٠٢٠/٣/١

الكلمات المفتاحية
النظام الاداري
بغداد
العهد الملكي
بريطانيا

الملخص:

لقد تناول بحثنا الموسوم بـ (النظام الاداري في بغداد ابان عهد الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢) جملة من الوقائع و الحوادث التاريخية ذات البعد السياسي والاداري والسكاني التي مرت على مدينة بغداد في مرحلة العهد الملكي خصوصا الانتداب البريطاني على العراق مما ترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية وادارية لا حصر لها، وبالذات موضوعة النظام الاداري. اذ جاءت دراستنا هذه بالاعتماد على وثائق الحكومة العراقية المنشورة ووثائق القنصل البريطاني في بغداد ووثائق دار الكتب والوثائق الى جانب كتب وثائقية مختصة بمرحلة الانتداب البريطاني على العراق . واشتمل بحثنا الوثائقي هذا على ثلاث محاور حاولنا من خلالها قراءة وتتبع سياسة الحكومات العراقية الملكية المتعاقبة وادارتها لملفة النظام الاداري المدني ولأهميتها البالغة في رسم معالم الجوانب الحضارية والعمرانية لمدينة بغداد . وقسمت هذه الدراسة البحثية الى : المحور الاول جاء كمدخل ليأخذ تكوين النظام الاداري في بغداد ، في حين اشتمل المحور الثاني على التشكيلات الادارية في عهد الانتداب والمتضمنة (مجلس الوزراء والادارة الداخلية والاقليمية والمالية والعدلية والمعارف والمواصلات). اما المحور الثالث فقد تضمن الادارات الملغات والمحولة .

The administrative system in Baghdad during the British Mandate period 1920-1932 (documentary study)

Prof. Dr. Ahmed AbdAlWahed Abdel Naby
Center of revival of Arabian science heritage- Baghdad university

Abstract:

Our research tagged (the administrative system in Baghdad during the British Mandate period 1920-1932) dealt with a collection of historical facts and incidents of political, administrative and demographic dimension that went through the city of Baghdad during the monarchy era, especially the British mandate over Iraq, which resulted in social, economic and administrative problems, but not limited to It has, in particular, the administrative system. Where his studies came on the basis of published Iraqi government documents, documents of the British Consul in Baghdad, documents of the House of Books and documents, as well as documentary books on the British mandate in Iraq.

Submitted: 30/10/2019
Accepted: 09/02/2020
Published: 01/03/2020

Keywords:
administrative system
Baghdad
the royal era
Britain.

©Authors, 2020, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

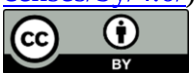

اولا: تكوين النظام الاداري في بغداد :

شهد مؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس(١٨كانون الثاني١٩١٩-٢١ كانون الثاني١٩٢٠) تضاربا في الاطماع والمصالح الاستعمارية بين الدول الغالبة في الحرب العالمية الاولى بريطانيا وفرنسا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى ، وبينهما وبين الامم المنسلخة عن الدول المغلوبة (المانيا والدولة العثمانية والنمسا والمجر)، والتي كانت تجد في الشعارات المطروحة حول تقرير المصير والحكم الذاتي وحقوق الامم الصغيرة املا في تحقيق طموحاتها الوطنية والقومية (١).

وقد سارع رجال المؤتمر الى الاخذ بمقترحات الجنرال جان سمطس (١٨٧٠ - ١٩٥٠) ، ممثل جنوب افريقيا في المؤتمر والتي طرحها قبل انعقاد المؤتمر واقترح فيها وضع الامم المنسلخة تحت انتداب دولة راقية الى حين بلوغ تلك الامم القدرة على ادارة نفسها بنفسها. اذ وجدوا فيها حلا توفيقيا بين مطامح الدول الاستعمارية وامال الامم المنسلخة، وبعد تعديل بسيط في تلك المقترحات، اقرت في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم (٢). لتتخذ منها الدول المنتصرة غطاء شرعيا لحماية مصالحها (٣).

ان تحديد مهمة الدولة المنتدبة بتطوير الدولة الخاضعة لانتدابها وايصالها الى حد القدرة على ادارة نفسها بنفسها وحماية استقلالها يعني ضمنيا اقامة سيادة مشتركة بين الدولة المنتدبة وبين الدولة الخاضعة للانتداب، وعلى هذا الاساس شرعت الحكومة البريطانية بعد تفويضها بالانتداب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو ٢٤ نيسان ١٩٢٠ الى وضع نظام الانتداب موضع التطبيق، ولم يكن نظام الانتداب المزمع اقامته في العراق يتطلب اتخاذ تدابير استثنائية لان العراق محتل من قبلها، ولم ينقصها سوى تشكيل الواجهة العربية ليتم تحويل سلطة الاحتلال وموظفيها الى سلطة وموظفي انتداب(مستشارون ومشاورون ومفتشين) وان كانوا في حقيقتهم حماة المصالح البريطانية، وعليه امرت الحكومة البريطانية في السابع عشر من حزيران١٩٢٠ وكيل الحاكم العام ارنولد ولسن بان يعلن عن عودة برسي كوكس الى العراق في الخريف القادم، كممثل اعلى(مندوب سام) للحكومة البريطانية وانها اوكلت له مهمة تشكيل حكومة مؤقته، تتولى الحكومة البريطانية فيها مسؤولية الامن الداخلي والخارجي. وكذلك وضع قانون اساسي باستشارة مجلس منتخب (٤).

وعلى الرغم من الهيجان الشعبي الرافض للوجود البريطاني ، وتحوله الى ثورة مسلحة عمت العراق من اقصاه الى اقصاه والتي عرفت في تاريخ العراق الحديث بثورة العشرين، عاد

برسي كوكس الى العراق في الاول من تشرين اول ١٩٢٠ ليضع السياسة المذكورة التي رسمت ابعادها سلفا موضع التنفيذ ، وبعد ثلاثة اسابيع ونيف من الاتصالات واللقاءات مع ساسة ورجال دين ووجهاء وشيوخ قبائل من اطياف الشعب العراقي المختلفة نجح في اختيار هياة الوزارة بما فيهم رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب الذي تسلم منه يوم الخامس والعشرين رسالة تكليف رسمية دعاه فيها للتشرف برئاسة مجلس الوزراء. بناء على موافقة مسبقة من قبله قد افضى بها اليه عند اجتماعه به قبل يومين من تاريخ التكليف (٥).وقد تألفت هياة الوزراء فضلا عن رئيس الوزراء من ثمانية وزراء اصليين ، واثنى عشر اخرين من دون حقائب وزارية. واستناد الى البند الرابع من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم (نظام الانتداب) عين برسي كوكس لكل وزراة مستشار بريطاني(٦)، نظمت العلاقات بينهما بموجب بروتوكول خاص سمي بـ"لائحة التعليمات لهياة الادارة العراقية"(٧) وقع بين الطرفين العراقي والبريطاني في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ في اجتماع مشترك ضم هياة الوزراة العراقية والمندوب السامي كونه ممثلا للحكومة البريطانية في العراق، وبموجبه اقرت صلاحيات مجلس الوزراء وعلاقة الوزير بالمستشار، فعد البروتوكول هياة الوزراء مسؤولة عن ادارة شؤون الحكومة كل حسب اختصاصها الافيما يتعلق بالامور الخارجية والعسكرية فهما من اختصاص المندوب السامي وبما ان كل عضو في الهياة الوزارية هو رئيس دائرة، فعليه ان يخضع الى(٨):

١- اشراف مجلس الوزراء ٢-مشورة المستشار ٣-سلطة المندوب السامي

لقد اوجب هذا الترتيب على الوزير ان يعرض جميع الامور الرسمية للوزراة على مجلس الوزراء عن طريق المستشار، وان تنتقل مقررات مجلس الوزراء الى الوزير عن طريق المستشار، ونص ايضا على ان من حق المستشار حضور جلسات مجلس الوزراء التي يبحث فيها امور الوزراء المعين فيها وله حق النقاش دون التصويت، وخول البروتوكول مجلس الوزراء تعين الموظفين العراقيين بموجب توصية من الوزير المختص، على ان تحظي بمصادقة المندوب السامي على اعتباره المرجع الاعلى في الامور كافة .لقد عد البروتوكول احد اهم وثائق نظام الانتداب على العراق بعد المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لتضمنه على خطة العمل السياسي والاداري المشترك بين العراق وبريطانيا في عهد الانتداب ١٩٢٠-١٩٣٢(٩).

وبمناسبة الذكرى الثانية لنهاية الحرب العالمية الاولى، والتي تصادف في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٢٠، اكتسبت الهياة الادارية صفتها الشرعية ببيان اصدره المندوب السامي وجاء فيه ((بناء على ما ورد من المنشور الصادر في ١٧ حزيران١٩٢٠ بان حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا اذنت بتشكيل مجلس نيابي منتخب لسن قانون اساسي للعراق فالى ان يتم تأليف هذا المجلس يجب ان تدير دفة الامور في البلاد حكومة وطنية موقتة بنظارتي وارشادي وبناءً عليه انا الميجر السير برسي كوكس اعلن ما يلي: تؤلف هياة ادارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء للداخلية، والمالية، والعدلية، والاوقاف، والمعارف والصحة، والدفاع، والاشغال العمومية، والتجارة، ووزراء اخرين ليس لهم وزارات خاصة بهم. ستقع مسؤولية ادارة شؤون الحكومة – ماعدا الامور الخارجية والحركات الحربية والامور العسكرية الا ما يعود الى القوات الوطنية –على هياة الوزارة، وستجري اعمال الهياة بنظارتي وارشادي. وعلى الرغم من صدور البيان المذكور فان عمل الادارة الانتدابية لم يبدا رسميا الا في ٣ كانون اول ١٩٢٠ عندما اعلن المندوب السامي بان جميع الحقوق والصلاحيات والواجبات التي كانت منوطة بالحاكم المدني العام والسكرتير العدلي، ستنتقل الى المندوب السامي ووزير العدلية والداخلية بالتعاقب)) (١٠) . وبهذا انطوت صفحة الحكم البريطاني المباشر لتبدا صفحة جديدة في تاريخ النظام الاداري العراقي عرفت بنظام الانتداب اختلف عن النظام السابق في الشكل والى حد ما في المضمون والتقى معه في الهدف اذ صب الاثنان في خدمة المصالح البريطانية .

ثانيا: التشكيلات الادارية في عهد الانتداب:

بموجب خطة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي اعدها برسي كوكس تألفت الحكومة المذكورة من مجلس وزراء وثمانية ادارات (وزارات) تنفيذية، وهي الداخلية، والعدلية، والدفاع، والمعارف والصحة ، والنافعة ، والتجارة، والاوقاف. وقد اقر الرقم تسعة في القانون الاساسي(الدستور) كحد اعلى للوزارات العراقية ، كما نص على ان لا يقل عددها عن ستة بضمنهم رئاسة الوزراء (١١). وفي خطة اخرى اعدتها دار الاعتماد البريطانية وزعت فيها الدوائر كل حسب اختصاصها او قربها من ذلك الاختصاص بصفة دوائر مركزية او دوائر ملحقة ،وحسب الجدول التالي .

خطة توزيع الدوائر على مختلف الوزارات (١٢).

وزارة الداخلية	وزارة المالية	وزارة العدلية	وزارة المعارف والصحة	وزارة النافعة	وزارة التجارة	وزارة الدفاع	وزارة الاوقاف
الادارة العامة	المالية العامة	القضاء	التعليم	الابنية	التجارة	الشبانة	الاوقاف
الشرطة	الحسابات	الطابو	الصحة	الطرق	الكمارك	الدرك	الودائع والامانات
الواردات	التدقيق		البلديات	سكك الحديد	الميناء	القوات المحلية	
الزراعة	الدين العثماني			البريد والبرق			
السجون				الري			
الطباعة والنشر				المساحة			

وفي الوقت الذي بقيت فيه الحدود العليا والدنيا للتشكيله الوزارية ثابتة، فقد مر هذا التشكيل والدوائر الملحقة به بتغيرات كثيرة املتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي عاشها العراق خلال عهد الانتداب ، فقد تم استحداث ثلاث وزارات وهي وزارة الصحة، وزارة المعارف، والري والزراعة، والغاء اربع وزارات وهي وزارة التجارة ، ووزارة المعارف والصحة ، ووزارة الري والزراعة والاوقاف ، فيما تم تغيير تسمية وزارة واحدة وهي وزارة النافعة الى وزارة الاشغال والمواصلات ثم الى وزارة الاقتصاد والمواصلات (١٣).

١- مجلس الوزراء :

عدت الادارة في عهد الانتداب من حيث المبدأ ادارة مركزية، وكان يتربع على قمتها مجلس الوزراء ، وقد عرفه القانون الاساسي(الدستور) ، بانه القائم بإدارة شؤون الدولة، وتعقد جلساته برئاسة رئيس الوزراء. ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في الامور المتعلقة بأكثر من وزارة، ويبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات (١٤).ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الامور على المندوب السامي لتلقى اوامره ، ثم صارت تعرض على فيصل بن الشريف حسين بن علي ١٨٨٣-١٩٣٣ بعد تتويجه ملكا على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ بيد ان نسخة من هذه التوصيات كانت ترسل الى دار الاعتماد البريطانية

ليبدي المندوب السامي ملاحظاته عليها ، ثم تبلغ الى مجلس الوزراء عن طريق الملك. ويجوز لرئيس الوزراء ان يتولى رئاسة وزارة اخرى من وزارته وكالة في حالة غياب الوزير المختص . ومن حقه اختيار وزرائه، ولكنه لا يمتلك حق اقالتهم (١٥).

وكان لمجلس الوزراء سكرتير على درجة عالية من الكفاءة ، وهياة مساعده من الكتاب. لتسهيل الامور لإدارة فعالة، وحددت مهمة السكرتير اعداد مناهج جلسات المجلس من مقترحات الوزراء المرفوعة للمجلس ، ويقوم بتوزيع نسخ من المنهاج على هياة الوزراء والمندوب السامي قبل يوم من انعقاد الاجتماع ، ويحق للسكرتير حضور جلسات المجلس لتدوين وقائعها ومقرراتها في صورة كشف يذيل بتوقعه، ويقوم خلال مدة لا تتجاوز الاربع والعشرين ساعة، بارسال نسخ من الكشف الى المندوب السامي لتلقي اوامره عليها، والى فيصل بعد تتويجه ملكا على العراق لتلقي رده بعد التداول مع دار الاعتماد البريطانية ،والى الوزراء كافة .وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات المجلس العائدة اليها، على ان تبلغ المجلس بالتنفيذ لاطلاع الوزراء عليه في الجلسة التالية، ومن سياقات العمل داخل المجلس ان لا يعرض السكرتير اي موضوع للنقاش في اجتماع المجلس عدا المنهاج المقدم مسبقا، الافي الحالات الاستثنائية التي تتطلب سرعة في البت (١٦) .

وكان المجلس قد اتخذ من منزل رئيسه عبد الرحمن النقيب الكائن في محلة السنك مقرا لاجتماعاته وذلك لكبر سنه ومرضه من ناحية ، وعدم توفر بناية تليق به عند تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة من ناحية اخرى، واستمر الحال على هذا الشكل طيلة عهد بقاء النقيب على راس الوزراء، على الرغم تسمية السراي مقرا رسميا مؤقتا ، ثم انتقل بعدها المقر الى مجمع الحكومة خلف السراي على الضفة اليسرى لنهر دجلة (١٧).

٢- الادارة الداخلية:

وهي احد اهم الادارات العراقية منذ تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ وحتى الوقت الحاضر ، وذلك لتعدد وخطورة المهام التي تضطلع بها، وقد نسقت على غرار نظام وزارة الداخلية العثمانية، وذلك استجابة لرغبة مجلس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة في بناء المؤسسات الادارية العراقية على اسس النظم الادارية العثمانية. وعدم تقاطع هذه النظم مع المصالح البريطانية، وقد اخذ بالاعتبار الاسس الواردة في لائحة التعليمات لهياة الادارة العراقية كافة، والتشريعات والنظم التي شرعتها الحكومة العراقية المؤقتة

، والحكومات العراقية حتى عام ١٩٢٤ ، او تلك التي شرعها مجلس النواب حتى صدور النظام الاول للوزارة في ٢٣ كانون اول ١٩٢٩ ، وبموجبها تألفت الوزارة من ديوان وعدد من الدوائر المركزية (١٨).

- ديوان الوزارة: واشتمل على المقر العام، ومديرية الادارة العامة. ويمثل السلطة المركزية للوزارة وتالف من :١- وزير عراقي، فهو الرئيس الاعلى للوزارة ومسؤول عن تطبيق القوانين والانظمة فيها ومراقبة اعمال الهياة الادارية، والاستماع الى الآراء التي طرحها المستشار البريطاني .٢- مستشار بريطاني، وتنحصر مهمته في تقديم النصح والارشاد لتقويم عمل الوزارة وترقيته (١٩) .

وضم المقرر عددا من المسؤولين الثانويين بصفة مساعدين كالعراقي سكرتير الوزير، فهو مدير مكتب الوزير ومنسق اعماله ، وواسطة الاتصال والتنسيق بينه دوائر الوزارة، كما كان مكلفا بحسابات الوزارة البلديات وشؤون الموظفين المحليين وطلاب الوظائف والصحف المحلية واستحضار اقتراحات لمجلس الوزراء، والنظر في التقارير المرفوعة الى الوزير من قبل البلديات ومجالس الالوية، والاملاك المضبوطة، وكان يعاونه في مهامه معاون سكرتير عراقي، ومن المساعدين ايضا البريطانيان ، معاون المستشار، والقائم باعمال المستشار، نظر الاول في شؤون الموظفين الاجانب، والمطبوعات والنقليات والشرطة والجيش والثقافة والسجون وقضايا العشائر والدور المشغولة من الحكومة والمراسلات السرية، فيما نظر الاخر في الزراعة والاسقاء (الري) والواردات والميزانيات وجوازات السفر. وضم المقر ايضا ثلاثة موظفين هنود بعناوين ملاحظ عام ، وكاتبا سريا، وملاحظ القسم الشخصي(٢٠).

مديرية الادارة العامة: وهي الدائرة المركزية الوحيدة في الوزارة، وكانت تتولى الاعمال الادارية للوزارة، وتألفت من مدير عراقي (سكرتير الوزير) واربعة وعشرين موظفا موزعين على شعبها الثمانية، الاوراق والذاتية والترجمة والمحاسبة والطابعة والصادرة والواردة والتجليد. وبواقع اربع موظفين في كل شعبة وبهذا كان ملاك وزارة الداخلية في عام ١٩٢٠/ ١٩٢١ يتكون من ١٦ عراقيا و١٤ بريطانيا و١١ هنديا ومصريان ، وايراني واحد ومئة وثلاثين مستخدما (٢١).والجدول التالي يوضح اعداد دوائر وموظفي وزارة الداخلية لعام١٩٢١- ١٩٢٢ .

جدول اعداد دوائر وموظفي وزارة الداخلية لعام١٩٢١-١٩٢٢(٢٢).

اسم الدائرة	عراقي	بريطاني	هندي	مصري	سوري	ايراني	ارمني	يوناني
مركز الوزارة	١٦	٤	١١	٢	–	١	–	–
دائرة البيطرة	١٩	٤	١١	–	–	–	١	–
دائرة الزراعة	٢٠	١١	٢٥	–	٢	–	١	–
دائرة السجون	١٠	٢١	١	–	–	–	١	١
مطبعة الحكومة	٥٢	٣	٥٦	–	–	–	–	–
دائرة القرطاسية	١١	–	٧	–	–	–	–	–
دائرة الاستملاك	٦	١	١	–	–	–	–	–
موظفو الادارة الاقليمية	١١	١	١	–	–	–	–	–
لواء بغداد	١٣٤	٤٤	١١٢	٢	٢	١	٣	١
المجموع	٢٧٩	٨٩	٢١٨	٤	٤	٢	٦	٢

٣-الدوائر المركزية:

واشتملت على دوائر اصيلة كالشرطة والسجون والزراعة والواردات والبيطرة ومطبعة الحكومة والقرطاسية والاملاك ودوائر الحكم المحلي واخرى مستحدثة كمديرية الصحة العامة والتفتيش الاداري وامانة بغداد ولجنة اسالة الماء لمدينة بغداد ومديرية النفوس العامة وسيجري الحديث عنها ضمن دراسة النظام الاداري في بغداد ابان الانتداب البريطاني وكما يلي (٢٣) :

دائرة الشرطة: وهي احد اهم الادارات الامنية، ومن المكونات الاساسية لوزارة الداخلية منذ تأسيسها، وكانت آنذاك تسمى بـ(مفتشية الشرطة) وتخضع لأشراف معاون المستشار. وتألفت من دائرة مركزية وعدد من الدوائر التنفيذية والاختصاصية الملحقة.

لقد حظيت الشرطة باهتمام حكومي كبير، وهي نتيجة طبيعية لسياسة بريطانية مدروسة ارادت ان تجعل من الشرطة الجهاز الامني الرئيسي بدلا عن الجيش الذي لا ترغب ان تراه قويا ، حتى لا يصبح خطرا يهدد الوجود البريطاني على ارض العراق ، وان يبقي

العراقيين بحاجة دائمة الى دعم ومساندة البريطانيين، وعليه اخذت تشكيلات الشرطة بالتوسع والتنوع والانتظام، حتى استقرت في نهاية عهد الانتداب البريطاني على مديرية الشرطة العامة (٢٤).

دائرة السجون: وهي من الدوائر الاساسية لوزارة الداخلية وكانت كدائرة الشرطة تحت اشراف معاون المستشار وتألفت من مفتش عام السجون البريطاني سي.جي.فينجور وستة سجون في كل من بغداد ،والبصرة والموصل والحلة وكركوك والعمارة تألفت الثلاث الاولى منها من مدير ومأمور وسجان وكاتب وعدد من المستخدمين فيما تألفت الثلاث الاخرى من مامور وسجان وكاتب وعدد من المستخدمين، كما تألفت من مركز طبي تابع للسجن المركزي في بغداد. ومن المدرسة الصلاحية وقد بلغ مجموع ملاكها في اواخر عام ١٩٢١ و٢٠ عراقيا ٢١ انكليزيا، وهنديا، وارمنيا ، و٢٤٠ مستخدما (٢٥).

دائرة الزراعة: وهي واحدة من الدوائر التي الحقت بوزارة الداخلية منذ تأسيسها في الخامس والعشرين من تشرين الاول وحتى عام ١٩٢٧ اذ تم فصلها والحاقها بوزارة الري والزراعة بموجب القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٢٧ (٢٦).وقد اعتبرت من الدوائر الثانوية، بدليل انها وقعت تحت اشراف المعاون الثاني لمستشار الداخلية، واشتملت على دائرة مركزية، وعدد من الدوائر الملحقة. تألفت الدائرة المركزية من المقر العام وشعب الادارة والوقاية والارشاد والتفتيش وهياة موظفي الرقابة الزراعية (ضباط زراعة المناطق) ، اما الدوائر الملحقة فهي عبارة عن حقول للتجارب الزراعية في كل من بغداد(حقلي الكرادة والرستمية) اما ملاكها فكان يتالف من مدير عام الزراعة البريطاني مستر روجر توماس (ويتقاضى راتبا مقداره ٢٣٤٠ روبية شهريا) ، ونائبه البريطاني جي .سي كميرن (ويتقاضى راتبا مقداره ١٧٢٠ روبية شهريا) وثلاثة مفتشي زراعة، وثلاثة ضباط زراعة مناطق واربعة معاوني ضابط زراعة مناطق ، ومييز واحد وثمانية مأموري زراعة وسبعة معاونين ومأموري زراعة، وعالمي نبات وعالم تشريح وكيمياوي وباشكاتب واحد عشر كاتبا وثلاثة محاسبين وثلاثة معاوني محاسبين وخمس مستخدمين وميكانيكي اي ما مجموعة ٥٦ موظفا (٢٠) عراقيا١١ بريطاني،٢٥٤ هنديا و٢٨ مستخدما (٢٧).

دائرة الواردات :وهي واحدة من الدوائر التي الحقت بوزارة الداخلية منذ تأسيسها في ٢٥ تشرين ثاني ١٩٢٠ وحتى تشرين الاول من العام التالي، اذ تم فصلها والحاقها بوزارة

المالية. وكانت تتولى استحصال جميع واردات الدولة المتأتية من الضرائب المختلفة وتدقيقها وتنظيمها. وتألفت من دائرة مركزية، برئاسة مدير عراقي، وشعب الادارة والضرائب والتدقيق والاحصاء ، وقد راس كل واحدة منها ملاحظ ينوب عن المدير العام في ادارة شؤونها بموجب القوانين والانظمة(٢٨).

دائرة البيطرة: هي دائرة خدمية وانتاجية تقوم بما يلزم من الاساليب الحديثة لتحسين المواشي والاغنام وتصديرها الى الخارج، ومكافحة الاوبئة والحد من خطورتها وخاصة المشتركة بين الحيوان والانسان ، ومراقبة المجازر، ولقد وضعت تحت اشراف وزارة الداخلية منذ تأسيسها في ٢٥ تشرين الاول١٩٢٠ وحتى عام ١٩٢٧ ، اذ تم فصلها بموجب القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٢٧ والحاقها بوزارة الري والزراعة. ثم الحقت بوزارة الاقتصاد والمواصلات بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ الذي الغى وزارة الري والزراعة (٢٩) .

دائرة مطبعة الحكومة: هي دائرة خدمية انتاجية، قامت بطبع المستلزمات الحكومية كافة من كتب رسمية وسجلات واستمارة وتقارير الحكومة وجريدتها الرسمية، كما اجيز لها طبع وخزن لوازم القطاع الخاص مقابل عمولة، استخدمت في تسديد نفقات المطبعة، في محاولة لجعل المطبعة تعتمد على التمويل الذاتي. وقد تألفت في سنة ١٩٢١ من مدير بريطاني ، واقسام الادارة، والطباعة (عربي–انكليزي) ، والتجليد والميكانيك ، والخزن، وكان ملاكها يتألف من ٥٢ عراقيا و٣ بريطانيين (بضمنهم المدير) و٥٦ هنديا و٩ مستخدمين(٣٠).

مديرية القرطاسية: وهي من الدوائر الخدمية ،قامت بتوفير وتجهيز الدوائر الحكومية بالمواد القرطاسية كافة، وقد تألفت في عام ١٩٢١ من مدير بريطاني يقوم مقامة وكالة مدير مطبعة الحكومة ،وقسمي الشراء والتجهيز وتالفا من ١١ موظفا عراقيا و٧ هنود و٣ مستخدمين. وبالمرسوم رقم ٦٥ لعام ١٩٢٦ ، اعيد تشكيل دائرة القرطاسية واعتبارها مديرية ملحقة وزارة الداخلية، وقد تولى ادارتها مدير عراقي ينوب عن الوزير في ادارة شؤونها بموجب القوانين والانظمة. وبموجب نظام وزارة المالية رقم ٣ لعام ١٩٣٠ تم دمج مديرية القرطاسية ودائرة مطبعة الحكومة بدائرة واحدة سميت بمديرية مطبعة الحكومة الحقت بمديرية المالية العامة التابعة لوزارة المالية كشعبة من شعبها (٣١) .

دائرة الاملاك: وهي عبارة عن هياة حكومية، تولت كشف وحصر وتثبيت وتصنيف واعداد السجلات بالأملاك الحكومية داخل المدن وخارجها، والاعلان عن تأجيرها او بيعها. وكانت في سنة ١٩٢١ تتألف من ضابط الاملاك(مدير) البريطاني سي. سي ار.جستر ، وهياة ادارية مؤلفة من باشكاتب ومحاسب ومكينجي وثلاثة كتاب ومترجم وثلاثة قواسين وثلاثة مستخدمين . وبموجب القانون رقم ٤٠ لعام١٩٢٧ فصلت عن وزارة الداخلية والحقت بوزارة الري والزراعة . ثم فصلت عنها والحقت بوزارة المالية وذلك بموجب نظامها رقم ٣ لعام ١٩٣٠(٣٢) .

مديرية الصحة العامة: استحدثت مديرية الصحة العامة في عهد حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية(١٢ ايلول ١٩٢١ –١٩ اب ١٩٢٢) وذلك بموجب قرارها الصادر في ٢٢ نيسان ١٩٢٢ ، والقاضي بإلغاء وزارة الصحة وعدها مديرية ملحقة بوزارة الداخلية. وكان ملاكها يتألف عند استحداثها من ١٨٦ طبيبا (٩ عراقيين و١٧٧ اجنبيا) و٥٧ صيدليا (٨ عراقيين ٤٩ اجنبيا) و١٤ موظفا (١١ عراقي و١٠٣ اجنبيا) و١٠٧قابلة (٩٥ عراقية و١٢ اجنبية) و٢٧٨ ممرضة (١٦٤ عراقية و١١٤ اجنبية) و٢٥٩ كاتبا وموظفا (٥٧ عراقيا ، و٢٨٤ اجنبي) (٣٣).

دائرة التفتيش الاداري :استحدثت بموجب نظام التفتيش الاداري الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ ، الذي الغى وظائف المشاورين ومعاونيهم في الالوية واناطت مهامهم بالمفتشية الادارية التي اسست في وزارة الداخلية ، وقوامها رئيس مفتشين ومفتشون اداريون بحسب الحاجة ويقوم مستشار وزارة الداخلية بوظائف رئيس المفتشين علاوة على وظيفته الاصلية، ونص النظام على ان يكون تعين وترفيع المفتشين بموجب ارادة ملكية تأتي باقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء، وان من حقهم تفتيش دوائر الدولة كافة ومؤسساتها باستثناء الدوائر العدلية التي اشترط في تفتيشها الحصول على موافقة مسبقه من وزير العدلية، ولهم ان يطلبوا من المتصرفين سحب يد الموظفين المشكوك فيهم، والتحقيق معهم (٣٤) .

بلدية بغداد (امانة العاصمة): استحدثت بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وفيه وافق المجلس على مقترح وزارة الداخلية الداعي الى فصل بلديات العاصمة الثلاث(الرصافة،الاولى،والثانية، والكرخ) عن مسؤولية لواء بغداد لاعتبارات ادارية،

ودمجهم في ادارة واحدة تسمى(امانة العاصمة) يتولى ادارتها موظف من الدرجة الاولى يسمى(امين العاصمة) يتم تعينه بارادة ملكية تأتي باقتراح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء. اما من حيث تشكيلتها الادارية فقد نظمت على اسس نظام البلديات العثماني، شانها في ذلك شان الدوائر البلدية في الالوية العراقية، اذ تألفت من دائرة بلدية ومجلس بلدي، وعدد من الوحدات التنفيذية (٣٥).

مديرية النفوس العامة: استحدثت في اوائل ١٩٢٦بدلا عن دائرة الاحصاء لتنفيذ متطلبات قانون الجنسية العراقية الصادر في ٩ تشرين الاول ١٩٢٤ ، الذي يتضمن شروط تعين واكتساب وفقدان الجنسية. تألفت المديرية من دائرة مركزية مديرية النفوس العامة ، وشعب الاحصاء والتحرير والمحاسبة ودوائر ملحقة تمثلت بمأموريات النفوس المؤسسة في مراكز الالوية كافة وبعض الاقضية كدهوك وعقرة وخانقين والكاظمية والنجف والسماوة وسوق الشيوخ وكانت كل واحدة منها تتألف من مأمور نفوس وعدد من الكتاب (٣٦).

٤-الادارة الاقليمية :

كان من الطبيعي ان تنسحب الترتيبات الادارية الى الادارة الاقليمية كونها جزءا من الادارة الداخلية، فبموجب مشروع التقسيم الاداري الذي اقره مجلس الوزراء في الثاني عشر من تشرين الثاني١٩٢٠. الغيت التسمية البريطانية للوحدات الادارية، واعيد تسميتها بأسمائها العثمانية ، الناحية والقضاء باستثناء مصطلح سنجق العثماني الذي تم استبداله بمصطلح لواء العربي. كما اعيد تقسيم العراق الى(١٠) الوية وهي بغداد والبصرة والموصل وكركوك و الدليم وكربلاء وديالى والمنتفك والحلة، و(٣٥) قضاء ، و(٨٥) ناحية، و(١١٦) شعبة(٣٧).وتعود اسباب تقليص المناطق(الالوية) من اربعة عشر في منتصف ١٩٢٠ الى عشرة الوية، الى الظروف الاقتصادية الصعبة الى مربها العراق آنذاك بعد ما سحبت سلطة الاحتلال البريطاني موجودات الخزينة العراقية اثر نشوب ثورة العشرين وتسجيلها ايراد لحساب حكومة الهند علاوة على تأثيرات ازمة الركود الاقتصادي العالمية .كما كان للأسباب السياسية دورها هذا التقليص اذ لجات سلطة الانتداب الى معاقبة الالوية التي اظهرت نشاطا معاديا للوجود البريطاني اثناء ثورة العشرين فأنزلت رتبتي السماوة والديوانية من منطقتين (لواءين) الى قضاءين ، وكذلك حولت منطقة (لواء) اربيل الى شبه لواء تابع الى كركوك. ووضعت منطقة (لواء) السليمانية تحت ادارة المندوب السامي المباشرة(٣٨). ومهما يكن من الامر تعد الادارة

الاقليمية احد اهم فروع الادارة المركزية للعراق، اعتلى اللواء على قمة هرمها ويليه القضاء ثم الناحية واذا ما استثنينا الشعب التي كانت تديرها وزارة المالية. فان الناحية اصغر وحدة ادارية ، وهي تتبع القضاء ويتبع القضاء الواء الذي يعد اكبر وحدة ادارية، ويتصل بالعاصمة ، بالوزارة مباشرة ، عين على راس كل لواء متصرف، فهو اكبر موظف اجرائي في اللواء ومن واجباته. وقد اختير رؤساء الوحدات الادارية من موظفي الادارة العثمانية السابقة، على اساس توفر عنصر الخبرة الادارية لديهم، حسبما يشير التقرير الخاص البريطاني بذلك والقائم على المبدأ القائل (ان للضرورات احكامها)(٣٩) .لقد ظلت الادارة الاقليمية مسيرة بموجب نظام ادارة الولايات العثمانية لعام ١٨٦٤ وتعديلاته حتى صدور قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ ، الذي حل محله ، وقد استفاد الى حد ما من النظام العثماني ، وبموجبه صار احداث والغاء الوحدات الادارية يتم بإدارة ملكية تصدر بناء على اقترح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء ، فيما اناط تغيير حدود الوحدات الادارية وتسميتها بوزير الداخلية ووسع هياة موظفي ادارة هذه الوحدات، لتتألف في مركز اللواء من المتصرف، ومدير التحريرات ، والمحاسب ومدير الشرطة، وممثل عن كل دائرة من دوائر الوزارات ، كالمعارف ، والصحة ، والبريد والبرق والكمارك، والاوقاف. فيما اشتملت هياة موظفي ادارة القضاء على القائم مقام وكاتب التحريرات ومدير المال ، ومعاون الشرطة، وممثل عن كل دائرة من دوائر الوزارات الموجودة في القضاء ، وتألفت هياة موظفي ادارة الناحية من المدير ، والكاتب ومفوض الشرطة، وممثلي دوائر الوزارات في الناحية . وللحد من تدخلات المفتشين في شؤون الالوية، عد المتصرف اكبر قوة اجرائية في اللواء، وممثلا للوزارات كافة، وكان يعاونه في ادارة اللواء(مجلس اداري)مؤلف من المتصرف رئيسا وثلاث اعضاء رسميين وهم المحاسب، ومدير التحريرات ومدير الطابو ، واربعة اعضاء غير رسميين تنتخبهم المجالس البلدية في الالوية والمجالس الادارية في الاقضية ونظر في القضايا التي عرضها عليه المتصرف كالمناقصات والمزايدات وإيجارات اموال الدولة وتدقيق كفالات الملتزمين والمتعهدين للحكومة واتخاذ القرارات بشأنها، وعلى غرار مجلس ادارة اللواء اوجب القانون تأليف مجلس مماثل في كل قضاء من الاقضية وللمهام نفسها(٤٠). وكانت الشؤون البلدية في المدن قبل عام ١٩٣١ يديرها مجلس بلدي، شكل بموجب قانون البلديات العثماني الصادر سنة ١٨٧٧ ويتألف من اعضاء رسميين (حكوميين) واعضاء منتخبين من ابناء المدينة يتراوح عددهم من (٤-١٢)

حسب صنف اللواء او القضاء ،يراس المجلس رئيس البلدية الذي يعينه وزير الداخلية ،ومسؤول امامه عن كافة الشؤون البلدية والخدمية والصحية والامنية وبصدور قانون البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ صنفت البلديات حسب قابليتها على اربع درجات ودرجة ممتازة وعلى ضوئها حدد اعضاء المجلس البلدي كل حسب درجتها (٤١). والجدول التالي يوضح تشكيلات وزارة الداخلية في عهد الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢٠-١٩٣٢.

جدول تشكيلات وزارة الداخلية في مرحلة الانتداب البريطاني(٤٢).

الوزارة
ديوان الوزارة – الدوائر المركزية
الوزير – المستشار
مديرية الداخلية العامة – المقر العام
المدير العام – الملاحظ
المكتب الخاص – مكتب المنازعات – معاون المستشار – هياة التفتيش الاداري
لجنة الداخلية الاولى والثانية – الادارات الاقليمية
شعب مديرية الداخلية العامة
المحاسبة–الذاتية–الترجمة–الاوراق–الرسائل–المخابرات السرية–السكرتارية
الشرطة العامة–السجون–الصحة–قضايا العشائر–امانة بغداد

٥-الادارة المالية والنقدية:

تولت ادارة الامور المالية والنقدية في اواخر عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٩-١٩٢٠ ثلاث سكرتاريات وهي السكرتارية المالية وكانت تتولى شؤون الصرف ، وسكرتارية الواردات والسكرتارية التجارية التي كانت تتولى شؤون التجارة والكمارك، وعند قيام الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥تشرين الاول ١٩٢٠ وضعت سكرتارية الواردات تحت اشراف وزارة الداخلية باسم دائرة الواردات ، وادمجت الكمارك مع التجارة ليكونا وزارة التجارة، فيما تحويل السكرتارية المالية الى وزارة باسم وزارة المالية. وقد تألفت عند تشكيلها من وزير ومستشار وسكرتير ودائرة المالية ودائرة الحسابات ودائرة التدقيق ودائرة الدين العثماني ودائرة الواردات الخاصة. وقد سيرت بموجب نظام السكرتارية المالية الملغاة استنادا الى بيان تحويل السلطات الى الحكومة العراقية الصادر في الثالث من كانون الاول عام ١٩٢٠، والذي تم بموجبه فقط

ابدال السكرتير المالي بوزير المالية في ادارة الامور المالية(٤٣).كان من الطبيعي ان تشهد الوزارة تغييرات مهمة خلال السنوات اللاحقة من عهد الانتداب ، ففي مطلع عام ١٩٢١ استحدثت دائرة مراجعة عموم الحسابات بدلا عن دائرة التدقيق .وفي نيسان من السنة نفسها تم دمج دائرتي الكمارك والمكوس بإدارة واحدة الحقت بالوزارة ، كذلك تم استحدثت دائرة للرواتب ،فيما الغيت دائرتي الدين العثماني والواردات الخاصة بعد ان فقدتا مبررات بقائهما ، وبموجب هذه التغييرات تألفت وزارة المالية في اواسط عام ١٩٢١ من التشكيلات التالية: وزير ومستشار وسكرتير ، وعدد من الاقسام والدوائر المبينة تفاصيلها في الجدول الاتي .

جدول يوضح الادارة المالية والنقدية(٤٤).

الاقسام التابعة للوزارة	الهياة الادارية	الهياة التنفيذية	الهياة الكتابية
قلم الوزارة	٢	٦	٢٥
دائرة المحاسب العام	٢	٣	٧
دائرة مديرية المحاسبة	٢	١٣	١٠٨
قسم مراجعة الحسابات	١	–	١٧
دائرة الرواتب	١	–	١٤
الكمارك والمكوس	١	٥٠	١٦١
المجموع	٩	٧٢	٣٣٢

وقد وجدت حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١ – ١٩ اب ١٩٢٢) ان من الضروري وضع المصروفات والواردات تحت اشراف وزارة واحدة وعليه تقرر في تشرين الاول فك ارتباط دائرة الواردات من وزارة الداخلية والحاقها بوزارة المالية، وفي عام ١٩٢٢ ، استحدثت هياة للتفتيش المالي (٤٥).وقد ضمت الهياة (١٥) موظف موزعين بواقع (٦) في مركز الوزارة وهم مميزان ومدققان ومفتشان و(٩) في الملحقات، كما الحقت بالوزارة دائرة الملاحة نتيجة الغاء وزارة التجارة في ٨ حزيران ١٩٢٢ وتوزيع دوائرها على الوزارات .ولم تقتصر هذه التغيرات على مركز الوزارة حسب، وانما شملت دوائر مال الالوية والاقضية حيث تم في عام ١٩٢٢ توحيد دائرتي الواردات والمصروفات بدائرة واحدة وضعت تحت اشراف موظف مالي يسمى(مأمور المال) على ان يكون مدير المال ومعاونوه والمحاسبون تحت اشرافه، وعلى الرغم من هذا الترتيب قد ادى الى زيادة التخصيصات المالية للعاملين في

الادارة المالية، الا انه قد ادى الى تنشيط العمليات المالية اذ ازدادت المعاملات المالية الى اضعاف ما كانت عليه في السابق، فضلا عن استغناء الوزارة ، خدمة(٢٩) موظفا هنديا وعين محلهم موظفين محليين، وبهذه العملية ازيح الموظفين الهنود كافة ماعدا ثلاثة تعذر الاستغناء عن خدماتهم. وبغية المحافظة على المال العام، فقد الزمت وزارة المالية موظفيها الماليين بتقديم كفالات نقدية او عينية حسب ما هو مبين في الجدول الاتي .

جدول الكفالات النقدية العينية للموظفين الماليين(٤٦).

الموظف	الكفالة النقدية/ بالروبية	الكفالة العينية/بالروبية
محاسب اللواء	٦،٠٠٠-١٢.٠٠٠	١٥،٠٠٠
امين الصندوق	١٢،٠٠٠	٢٠.٠٠٠
مأمور مال القضاء	٤،٠٠٠-٨.٠٠٠	١٠،٠٠٠
مأمور مال	٣،٠٠٠	٥،٠٠٠
كاتب مال	٧٥٠	١،٠٠٠

وبعد صدور القانون الاساسي في حزيران ١٩٢٤، حدثت تطورات مهمة على الادارة المالية والنقدية في بغداد بانبثاق دائرة الكمارك والمكوس ودائرة الميناء . ومهما يكن من الامر فقد عانت الادارة المالية خلال عهد الانتداب من مشاكل كثيرة كضعف الكفاءة وانتشار ظاهرة الفساد الاداري وتفشي الرشوة والمحسوبية، مما زاد في تفاقم هذه المشكلات ازدواج الادارة اذ استغل قسم من الموظفين البريطانيين مناصبهم للإثراء غير المشروع على حساب الاعمال المناطة بهم . والجدول الاتي يوضح تشيكلات وزارة المالية لعام ١٩٣٠ .

جدول تشكيلات وزارة المالية لسنة ١٩٣٠(٤٧).

الوزارة
ديوان الوزارة – الدوائر المركزية الملحقة
الدوائر المركزية – المقر العام – دائرة الميناء – دائرة الكمارك
الوزير – اللجنة الاستشارية – المستشار
هياة التفتيش – معاون المستشار
دائرة المالية العامة – قسم الاملاك العامة – دائرة الواردات العامة – قسم التجارة والاقتصاد – دائرة المحاسبة العامة

شعبة دائرة الواردات العامة
ضريبة الاراضي–ضريبة المواشي والاملاك–ضريبة الدخل–الادارة والرسائل
شعب مديرية المالية العامة
الذاتية–التقاعد–الحقوق–الخدمة والملاك–مطبعة الحكومة
شعب دائرة المحاسبة العامة
الخزينة–الميزانية–الحسابات–التدقيق–الموظفين–الادارة

٦–الادارة العدلية:

نظرا لأهمية القانون في انظام عمل اجهزة الدولة والمجتمع حرصت الحكومة الوطنية على رعايته وعلى تنظيمه في ادارة متخصصة الا وهي وزارة العدلية، وقد استخدمت فيها القوانين والانظمة والتعليمات نفسها المتبعة في نظارة العدلية السابقة، وذلك بموجب بيان تحويل السلطات الى الحكومة العراقية الصادرة في الثالث من كانون الاول ١٩٢٠ الذي نص على ابدال السكرتير العدلي فقط بوزير العدلية في ادارة الامور العدلية.وقد تألفت الوزارة عند تشكيلها من ديوان وعدد من الدوائر الملحقة وكما يلي : المحاكم المدنية–واشملت على محكمة الاستئناف ومحاكم البداءة والصلح والجزاء،المحاكم الدينية–واشتملت على المحاكم الشرعية والمجالس الروحانية ودائرة النائب العمومي،الدوائر الملحقة–واشتملت على دوائر القاصرين ومديرية الطابو (٤٨) .وقد ضمت وزارة العدل في عام ١٩٢٨ ملاكا اداريا مؤلفا من (٥٠٩) موظف ومستخدم وكان البريطانيون يسيطرون على الوظائف الادارية العليا، فمن مجموع سبع وظائف عليا كان البريطانيين يسيطرون على ستة من هذه الوظائف، وهذا مؤشر واضح على ان النظام الاداري خلال الفترة المبكرة من عهد الانتداب(وزارة النقيب الاولى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠–١٠ ايلول ١٩٢١) كان امتدادا للمرحلة السابقة (الاحتلال المباشر ١٩١٤–١٩٢٠).والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول ملاك الادارة العدلية سنة ١٩٢٨(٤٩).

الجنس		الموظفون الذين يتقاضون ١٥٠٠ روبية فما فوق	٥٠٠–١٥٠٠ روبية	٥٠٠–١٠٠ روبية	٥٠–١٠٠ روبية
عراقي	مسلم	١	٤٧	٣٧٧	٤٠

	مسيحي	–	٢	٢٥	–
	يهودي	–	–	١٤	٢
بريطاني		٦	٥	١	–
هندي		–	٢	١٢	–
الاجانب (غيرالبريطانيين والهنود)		–	٣	٤	–
المجموع		٧	٥٩	٤٣٣	٤٩٩

لقد شهدت الادارة العدلية تغييرات كثيرة في سنين الانتداب التالية، ففي عام١٩٢٩ تم ضم جميع المحاكم – عدا المحاكم العسكرية – الى وزارة العدلية وذلك بموجب بيان تعديل المحاكم الصادر في ١٤ ايار ١٩٢٩ بحيث اصبحت تشكيلات العدلية حسب الجدول التالي:

جدول تشكيلات وزارة العدلية لسنة ١٩٣١(٥٠).

ديوان الوزارة	
المقر العام	الدوائر المركزية
الوزير–المستشار	العدلية–ديوان التدوين–دائرة الطابو
هيئة التفتيش العدلي	المدنون–الملاحظ
التحرير–المحاسبة–الذاتية–الاوراق	قلم التدوين
السندات–التسوية–الهندسة–التحرير–المحاسبة	مديرية الطابو ودوائرها

٧–ادارة المعارف:

ادمجت نظارة المعارف(٥١) والصحة العمومية بوزارة واحدة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول١٩٢٠ –١٠ ايلول ١٩٢١) وهي وزارة المعارف والصحة العمومية حيث اصبح للنظارة ثلاث ادارات تنفيذية من اصل خمس كانت موجودة في العراق قبل عام ١٩٢٠ والادارات الثلاثة هي: منطقة معارف بغداد ، منطقة معارف الموصل،منطقة معارف البصرة (٥٢). وعلى الرغم من عد سلطة الانتداب الادارة التعليمية من الادارات الثانوية فان الاستشارة البريطانية حاولت ان تسير بالعملية التعليمية بعيدا عن طموحات

العراقيين ومع ذلك فقد حظي التعليم باهتمام رسمي وشعبي ملحوظ، على اعتبار الثقافة الدعامة التي يستند عليها الاستقلال الحقيقي للبلاد، وانها من الوسائل الفعالة في نهوضه ورفع مستواه. وفي ضوء هذا الادراك لأهمية التعليم قام عبد الرحمن النقيب باستحداث وزارة مستقلة للمعارف في حكومته الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١ –١٩ اب ١٩٢٢) للإشراف على رسم السياسة التعليمية وتنفيذها من اعلى المستويات ، وبعد ان تسلمت الوزارة لمسؤولياتها الادارية اعادت العمل بمجلس المعارف المركزي الذي كان معمولا به في العهد العثماني، لغرض الاستئناس باستشارته والتحرك على الاهالي لحثهم على ارسال ابنائهم الى المدارس والتبرع بالمال لصالح حملة بناء المدارس. ولكن المجلس الغي بعد مرور اقل من سنة على تأسيسه بموجب قانون مجالس المعارف الصادر في ٦ حزيران ١٩٢٢ والذي تقرر فيه تأسيس مجلس معارف في كل لواء من الالوية العراقية ويكون برئاسة متصرف اللواء وعضوية كل من مدير المعارف وعالمين من علماء المسلمين ومديرين من مدراء المدارس الاولية والابتدائية ومدير المدرسة الثانوية واربعة من الاهالي يتم انتخابهم بواسطة المجلس البلدي(٥٢).ومن الجدير بالذكر ان ادارة المعارف في بغداد ابان عهد الانتداب البريطاني اتسمت بالتنوع المعرفي والعلمي الواضح والجدول التالي يوضح تشكيلات ادارة المعارف في تلك الفترة.

جدول تشكيلات وزارة المعارف سنة ١٩٣٢(٥٣).

الوزارة	
ديوان الوزارة	الدوائر المركزية
المديريات العامة	كلية الحقوق – دائرة الاثار
المقر العام	المستشار
مديرية المعارف العامة	المفتشية العامة
المحاسبة–التحرير–الذاتية–المخازن	الميزانية –التجهيزات–الاحصاء–المراقبة
منطقة بغداد	مناطق المحافظات/ الموصل–البصرة–ديالى–الديوانية

٨– الادارة النافعة :

بموجب خطة توزيع التشكيلات الادارية التي اعدها برسي كوكس تألفت ادارة النافعة من مديريات الابنية والطرق، وسكك الحديد ،والبريد والبرق ،والري ،والمساحة ولكن وضع الابنية والطرق تحت اشراف دائرة الاشغال العمومية، وبقاء سكك الحديد تحت اشراف الحكومة البريطانية المباشر لزم تعديل الخطة فأصبحت في اواسط ١٩٢٦ تآلفت من التشكيلات الاتية وحسب جدول الدوائر الاختصاصية الاتية .

جدول تشكيلات وزارة النافعة الاساسية(٥٤).

اقسام الوزارة	الهياة الادارية	الهياة التنفيذية	الهياة الكتابية	المجموع
قلم الوزير	–	–	١٦	١٦
الاشغال العمومية	٤	٢١٠	١٣١	٣٤٥
البريد والبرق	٨	١٦٩٢	٦٦٤	٢٣٦٤
الري	٣٢	٢٣٣	٦١	٣٢٦
المساحة	١	٦٨	١٢	٨١
المجموع	٤٥	٢٢٠٣	٨٨٤	٣١٣٢

وقد شهدت الوزارة تغيرات كثيرة خلال السنوات التالية من عهد الانتداب ، ففي عهد حكومة النقيب الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١–١٩ اب ١٩٢٢) غيرت تسميتها من وزارة النافعة الى وزارة الاشغال والموصلات ، اذ لم يعد اسمها العثماني يتلائم وسياقات التطور التاريخي. كما الحقت بها دائرة الاثار بعد فك ارتباطها بالمعارف . وذلك بسبب الخلاف الذي وقع بين المس بيل وساطع الحصري حول قانون الاثار فتمكنت المس بيل من اقناع مجلس الوزراء بذلك لتمكن من تمرير القانون المذكور، بعد وفاة بيل عام ١٩٢٦ فك ارتباط دائرة الاثار بالوزارة ، واعيد ارتباطها بوزارة المعارف وفي عهد حكومة عبد المحسن السعدون الاولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، ٥ اب ١٩٢٣) تم تكليف الوزارة الاشغال والمواصلات في تموز ١٩٢٣ بالاشراف على دائرة سكك الحديد التي الت ادارتها الى الحكومة العراقية اعتبار من الاول من نيسان من العام نفسه . واستنادا لما قد سبق فان الجدول التالي يوضح تشكيلات الوزارة .

جدول تشكيلات وزارة الاقتصاد والمواصلات لسنة ١٩٣٢(٥٥).

ديوان الوزارة	الدوائر المركزية

المقر العام	دائرة سكك الحديد – لجنة اسالة الماء
مميزة الادارة–الشعبة الفنية–المستشار	السكرتير الفني–المكتب الخاص
التدقيق–الذاتية–الرسائل	دائرة الاشغال–دائرة البيطرة–دائرة الزراعة–دائرة الري–دائرة المساحة–دائرة البريد

ثالثا: الادارات الملغاة والمحولة :

وتشتمل على اربعة ادارات جرى استحداث بعض منها خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢٠–١٩٣٢ وهي كما يلي :

اولا: ادارة الاوقاف:

وهي واحدة من الادارات الرئيسة التي تألفت منها الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ –٢٣ اب ١٩٢١) وقد تولت مهام مديرية الاوقاف السابقة، ولم يصدر لها نظام خاص عند تشكيلها وانما سارت على نظام نظارة الاوقاف العثمانية .وبموجبها تألفت الوزارة من ديوان ضم سلطة الوزارة (الوزير المستشار) والسكرتير والمكتب الخاص، ومديرية الاوقاف العامة وكذلك تألفت من عدد من مديريات الالوية ومأموريات الاقضية الملحقة بالوزارة(٥٦).

١.سلطة الوزارة : واشتملت على(٥٧):

الوزير: وهو المسؤول الاول في الوزارة ومن مسؤولياته تنفيذ القوانين والانظمة المتعلقة بالإدارة وحسن قيام موظفيه بواجباتهم وباسمه تصدر الاوامر وتحت اشرافه تنفذ.

ب. المستشار وتنحصر مهامه حسب (لائحة التعليمات لهياة الادارة العراقية) ، في تقديم النصح والارشاد في الامور المعروضة عليه من قبل الوزارة وله ان يقترح ما يراه مناسبا لتطوير عمل الادارة.

٢.المكتب الخاص: وتولي ادارته سكرتير الوزير وتنحصر مهامه في تنظيم اعمال مكتب الوزير وضم المكتب فضلا عن السكرتير كل من مفتش الاملاك والمشاور الحقوقي وعدد من الكتاب والمستخدمين .

٣. مديرية الاوقاف العامة: وكانت تتولى ادارة كافة انواع الوقوفات ومحاسبة متوليها وتشرف ايضا على المدارس الدينية .تألفت من مدير عام وعدد من الشعب كشعبة المحاسبة والاملاك والرسائل والاوقاف النبوية والهندسة والتفتيش مجلس الشورى.

٤.الدوائر الملحقة : وهي عبارة عن عدد من مديريات الالوية، ومأموريات الاقضية وتألفت كل مديرية من مدير وكاتبين احداهما للواردات والاخر للمصروفات وطابعي، اما المأموريات فتألفت من مأمور وكاتب. كذلك تألفت من (مجلس علمي) تكون من القاضي رئيسا وعضوية كل من مدير الاوقاف او مأمورها وثلاثة علماء للنظر في امر توجيه الجهات واختيار الوكلاء الذين يعينون للقيام به وفق نظام خاص.

وفي الثاني من تموز ١٩٢٩ وبسبب الظروف الاقتصادية الرديئة التي كان يعيشها العراق آنذاك من جراء تأثير الازمة الاقتصادية العالمية الغت حكومة توفيق السويدي(٢٨ نيسان ١٩٢٨ –١٩ ايلول ١٩٢٩) وزارة الاوقاف وعدها مديرية عامة ترتبط بديوان مجلس الوزراء. وبموجب نظام مديرية الاوقاف العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩تالفت المديرية من مدير عام ينوب عن الوزير المسؤول (رئيس الوزراء) في ادارة شؤونها بموجب القوانين والانظمة وكما تألفت من عدد من الدوائر الملحقة كمديريات اوقاف الالوية، ومأموريات اوقاف الاقضية ونص النظام على تأليف مجلس علمي في كل مديرية ومأمورية للنظر في امور توجيه الجهات واختيار الوكلاء الذين يعينون للقيام بها ، بعد ان كان مقتصرا على مركز الوزارة فقط قبل الغائها(٥٨) .

ثانيا :الادارة التجارية:

الت مهام السكرتارية التجارية في عهد الاحتلال البريطاني المباشر الى وزارة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة الا وهي وزارة التجارة. وهي كباقي الوزارات لم يوضع لها نظام اداري وانما سارت على نظام نظارة التجارة العثماني، وبموجب خطة توزيع التشكيلانت الادارية التي وضعتها دار الاعتماد البريطانية تألفت من الوزارة من ديوان ضم سلطة الوزارة ، والمكتب الخاص ودوائر التجارة كما تألفت من دائرتين ملحقتين وهما دائرتي الكمارك والميناء(٥٩).

اولا: سلطة الوزارة : واشملت (٦٠):

١.الوزير: وهو المسؤول الاعلى في الوزارة ومن مسؤولياته تنفيذ القوانين والانظمة المتعلقة بالتجارتين الداخلية والخارجية ،وحسن قيام موظفيه بواجباتهم ، وباسمه تصدر الاوامر وتحت إشرافه تنفذ.

ب.المستشار وظيفته استشارية لا اجرائية ويبدي النصح والارشاد في الامور المعروضة علية من الوزارة وله ان يقترح ما يراه مناسبا لتطوير عمل الوزارة.

ت.السكرتير : وتولى ادارة اعمال المكتب الخاص .

ث.دائرة التجارة ، تألفت مدير عام مسؤول امام الوزير عن الاعمال المتعلقة بالإدارة الداخلية للوزارة.

ج.الدوائر الملحقة واشتملت على دائرتي الكمارك والمكوس ، والميناء.

١.دائرة الكمارك والمكوس: تألفت من مدير عام مسؤول امام الوزير عن تنفيذ القوانيين والانظمة المتعلقة بجباية الرسوم الكمركية المفروضة على التجارتين البرية والبحرية بموجب بيان التعرفة الكمركية رقم ١٩ لسنة ١٩١٩ والتي تراوحت بين ١١ % و١٥% على السلع المستوردة و١% على السلع المصدرة. وكذلك بيان التعرفة الكمركية رقم ٣ الصادر في ٣٠ اذار ١٩٢١ . وكانت الكمارك مؤلفة من دائرة مركزية (مديرية الكمارك العامة) وثلاث دوائر ملحقة كمديريتي كمارك بغداد والبصرة ومديرية شرطة الكمارك وعدد من المراكز الكمركية المنتشرة عند منافذ الحدودية.

٢.دائرة الميناء :وهو مشروع تجاري، مستقل اداريا وماليا ولم تخضع لوزارة التجارة الامن الناحية الاسمية فقط ويدار من مجلس ادارة مؤلف من مدير الميناء (البريطاني جي سي وارد) رئيسا وعضوية رؤساء الاقسام الثلاثة الرئيسة في الميناء (السيطرة البحرية والنقل والهندسة) وضمت دائرة الميناء ايضا لجنة استشارية مؤلفة في مطلع سنة ١٩٢١ من مدير الميناء وعضوية ممثلي عن شركة النفط البريطانية الفارسية وشركة لنج وشركة الهند الشرقية البريطانية وشركة ستريك سكوت لناقلات النفط البريطانية وممثلين عن غرفتي تجارتي البصرة وبغداد وممثلين عن المجلس البلدي وشركات النقل المحلية.

ولم يمض وقت طويل على تشكيل وزارة التجارة حتى بانت علامات الغائها في الافق ففي نيسان ١٩٢١ فك عنها احد اهم تشكيل من تشكيلاتها ، والا وهي مديرية الكمارك التي الحقت بوزارة الاشغال والمواصلات بعد دمجها بالمكوس.وقد جعل هذا الانفكاك الوزارة مجرد هيكل من دون وظيفة، وبموجب توصيات اللجنة المالية التي شكلها مجلس الوزراء ١٩٢٢ لمعالجة تأثير ازمة الركود الاقتصادي العالمية على العراق قرر مجلس الوزراء الغاء وزارة

التجارة والحاق دوائرها بوزارة الاشغال والمواصلات وقد حصلت موافقة الملك فيصل على ذلك بموجب ارادته الملكية المرقمة ١٥١ في الثلاثين من الشهر نفسه(٦١).

ثالثا: الادارة الصحية :

دمجت سلطة الانتداب نظارتي الصحة العمومية والمعارف بوزارة واحدة من وزارات الحكومة العراقية المؤقتة اطلق عليها وزارة المعارف والصحة العمودية، وقد وجدت الحكومة العراقية المؤقتة ان الحالة الصحية السيئة في العراق تتطلب اقامة ادارة متخصصة وبمستوى مسؤولية اعلى، وعلى اساس هذا التصور استحدث عبد الرحمن النقيب في وزراته الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١ –١١ اب ١٩٢٢) وزارة الصحة العمومية واشتملت على ديوان وعدد من الدوائر المركزية والمحلقة (٦٢) .

اولا: ديوان الوزارة واشتمل على المقر العام ومديرية الصحة العامة (٦٣).

المقر العام وتالف من:

ا.الوزير وهو الرئيس الاعلى للوزارة ومسؤولا اما مجلس الوزراء عن تنفيذ القوانين والانظمة المتعلقة بالامور الصحية.

ب.المستشار :وتولى المهام نفسها التي تولاها زملاءه في الوزارات الاخرى .

ج.المجلس الطبي العالي : تالف من وزير الصحة رئيسا بدلا عن رئيسه السابق مدير الداخلية وعضوية كل من مدير الصحة العامة، ومفتش الصحة العامة، ومدير المختبر السريري ومدير المستشفى الملكي ومدير المختبر الكيمياوي، ومدير دائرة البيطرة ورئيس صحة بغداد ، ومدير الصحة المركزية والجراح الاخصائي واخذ الاطباء العراقيين. وينظر المجلس في القوانيين والانظمة والتعليمات الصحية وترشيح تعيين المأمورين الصحيين ومنح اجازات ممارسة مهنة الطب والشهادات الطبية وتقديم الاستشارة في المسائل الادارية.

٢.الدوائر المركزية : واشتملت على :

ا.مديرية الصحة العامة وتألفت مدير عام مسؤول امام الوزير عن تنفيذ القوانين والانظمة والتعليمات الطبية، وتالف من الشعب التالية: هياة التفتيش وحفظ الصحة والاحصاء والتسجيل والطب والقانوني (الطب العدلي) والمختبر الكيمياوي والمستشفيات والمستوصفات والصيدليات وداء الكلب والامور الفنية واشعة روتنكن (اكس) ومعهد باسنور.

ثانيا:الدوائر الملحقة وهي رئاسات الصحة في الالوية :

وقبل ان يكتمل التنظيم الاداري للوزارة الغيت بقرار صادر من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ الثاني والعشرين من نيسان ١٩٢٢. وللاسباب نفسها التي الغيت بها وزارة التجارة التي مر ذكرها ولكن بفارق واحد وهو ان وزارة التجارة الغيت نهائيا في حين حولت وزارة الصحة الى مديرية عامة ضمت الى مؤسسات وزارة الداخلية كإحدى دوائرها المركزية(٦٤).

ثالثا: ادارة الري والزراعة :

ان تحسين مشاريع الري وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني كان الباعث وراء قيام وزارة الري والزراعة، حسبما جاء ذلك في المادة الرابعة من منهاج حكومة جعفر العسكري الثانية(٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ –١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) وعلى هذا الاساس اقرت الحكومة المذكورة في العاشر من شباط ١٩٢٧ لائحة تشكيل الوزارة على ان تحظى بموافقة المجلس النيابي، الذي اقرها فعليا في جلسته المنعقدة يوم ٣١ اذار ١٩٢٧(٦٥).

بعد اكتساب اللائحة صفتها الشرعية صدرت ارادة ملكية يوم السادس من اب السنة نفسها فضت باستحداث وزارة الري والزراعة. على ان تتألف من التشكيلات التالية الري والزراعة البيطرة المساحة الاملاك. وقد ظلت الوزارة على وضعها الذي شكلت فيه من دون نظام اداري حتى صدور قانون الغائها رقم (١٩) في شباط ١٩٣١ وتحويل دوائرها الى وزارة الاشغال والمواصلات التي سميت بموجب القانون المذكور بوزارة الاقتصاد والمواصلات(٦٦).لقد جاء هذا الالغاء من حكومة نوري سعيد الاولى (٢٣ اذار ١٩٣٠ –١٩ تشرين الاول ١٩٣١) تنفيذا لمقترحات الملك فيصل والتي وردت في تقريره الذي رفعه الى الحكومة في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠) وضمنه جمله من الاقتراحات لمعالجة الاثار السلبية الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩–١٩٣٣ ، وكان من ضمنها مقترح يدعو الى تخريب (الغاء) الدوائر التي لا يشكل الغائها تأثيرا مباشرا على البنية الادارية للدولة العراقية .

وبهذا يمكننا القول ان نظام الانتداب كان نظاما توفيقيا بين الاستعمار القديم (السيطرة المباشرة) وبين الحكم الذاتي الذي جاء به البند الرابع من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لادارة المناطق المنسلخة عن الدول المغلوبة في الحرب العالمية الاولى ومنها العراق ، فكان من الطبيعي ان تؤدي تلك الوضعية الى احداث تغيرات في نظام ادارة الحكم، فتم تأسيس حكومة محلية مؤقتة تحولت الى حكومة دائمية بعد تتويج فيصل ملكا على عرش

العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ ، كما تم تحويل الادارات السابقة السكرتاريات ثم النظارات وما يتبعها من دوائر الى وزارات ومديريات تابعة للوزارات وقد انيطت مهمة ادارتها تدريجيا بالعراقيين ، فيما تم تحويل موظفي الادارة البريطانية السابقة الى مستشاري وزارات ومشاوري متصرفين ومفتشي دوائر، اما الدائرة السياسية السابقة فتم تحويلها الى دار للاعتماد واصبح رئيسها (المندوب السامي) مرجعا اعلى للحكومة المؤقتة ثم مستشارا للملك فيصل بموجب المعاهدة العراقية البريطانية لسنة ١٩٢١ ، بيد ان هذه التحولات لم تكن الوحيدة في ميدان الادارة وانما شهدت التشكيلات الادارية تطورات مهمة خلال سنوات الانتداب التالية ، اذ تم الغاء العديد من الادارات السابقة واستحداث اخرى بما يجعل النظام الاداري اكثر انسجاما وطبيعة المرحلة التي مر بها العراق آنذاك ، ومع ذلك فقد ابقت سلطة الانتداب البريطانية عمل الادارات العراقية بموجب اسسها السابقة التي وضعت في عهد الاحتلال المباشر، ولم تسمح بأجراء تغييرات اساسية عليها الا في اواخر عهد الانتداب عندما اوشك العراق ان يصبح عضوا في عصبة الامم . وهذا ما يدعونا الى الاعتقاد بان نظام الانتداب كان اقرب الى الانقلاب منه الى تغيير جذري في نظام الادارة السابقة .

قائمة المصادر والمراجع :

اولا: الوثائق غير المنشورة :

د.ك.و. وثائق الاحتلال البريطاني – تسلسل الملفة ٥٣٦/ ٢٠٢ ، المؤسسات الادارية الجديدة لسنة١٩١٦ – ١٩١٧ .

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان – تسلسل الملف ٣١١/١٩٢ الارادات الملكية لسنة ١٩٢٤ .

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان تسلسل الملف ٢٥٣٣ / ٣١١ ملاك مجلس الوزراء.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات و٨،ص٩ .

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان – تسلسل الملف٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات لسنة ١٩٢١.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية.

د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية.

د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣٢٠٥/١٢٥ التقريران الاداريان لدائرة المحاسبات العمومية للسنوات ١٩٢٢/ ١٩٢٣.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات .
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/١١٩١ نظام التفتيش الاداري.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٥١٨٢ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي–الديوان–تسلسل الملف٣١١/٥١٨١ قرارات مجلس الوزراء لسنة١٩٢٢.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٨١ ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ١٢٥ ، التقرير دائرة المحاسبات العمومية للسنتان ١٩٢١–١٩٢٢/١٩٢٢–١٩٢٣.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان–تسلسل الملف ١٤٤٩ / ٣١١ التعينات والتشكيلات لسنة ١٩٢١ .
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي–الديوان–تسللل الملف ٣١١/١٤١٢ التقارير المالية والاقتصادية (تقرير الملك فيصل الموضوع الى مجلس الوزراء على الحالة الاقتصادية الراهنة في العراق).
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/١٠٤٥٠ تقارير صحية لسنة ١٩٢٩/٢١.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/١٠٤٥٠ التقارير السنوي للادارة الصحية تقرير سنة ، ١٩٢٢.
د.ك.و .ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٢٥٤٠/ ٣١١ ملاك وزارة التجارة.

ثانيا: الوثائق الحكومية المنشورة :

الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩ ، بغداد ١٩٢٩ .
الحكومة العراقية ، القانون الاساسي العراقي ، بغداد، ١٩٢٥ .
الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ ، بغداد ،١٩٢٧ .
الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون استحداث وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٢٨.
الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣١، بغداد، ١٩٣١.
الحكومة العراقية ، وزارة العدلية، مجموعة القوانين ، الصادرة سنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠، بغداد ،١٩٣٠ .
مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، بغداد ، ١٩٣١.
مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧ ، قانون تشكيل وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ، بغداد ، ١٩٢٧ .
مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩،قانون ادارة الاوقاف رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، المادة الثامنة ، بغداد ، ١٩٢٩ .

مجموعة القوانين والانظمةالصادرة سنة ١٩٢٩ ، قانون المعارف رقم٢٨لسنة ١٩٢٩ ، بغداد ، ١٩٢٩ .
مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة المواصلات والاشغال رقم ١٦ لسنة ١٩٣٠ ،بغداد ١٩٣٠. .
محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثانية واربعون في ٣١/ اذار/ ١٩٢٧، بغداد ، ١٩٢٧ .
ميثاق الامم المتحدة و النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، ادارة الانباء بالامانة العامة للامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٩٢ .
نظام وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣١ ، بغداد ، ١٩٣١.
ثالثا:- الكتب الوثائقية المنشورة :
الف دي ل. رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ ، ترجمة كاظم سعد الدين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ .
جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد١٨٦٩-١٩١٧،دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩١.
خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،بغداد، ١٩٩٩.
عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية،ج١، بغداد ، ١٩٨٨ .
عبدالرزاق الحسني ،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، دار المامون ، بغداد ، ١٩٩٩ .
سامي عبدالحافظ القيسي، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، بغداد ، ٢٠٠٩ .
سامي عبدالحافظ القيسي ، العراق وفلسطين في الوثائق البريطانية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،٢٠١٠ .
ستفين همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠ ، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي بغداد، ١٩٨٨ .
فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٢١،دراسة وثائقية، بغداد ، ١٩٧٧ .
نزار توفيق سلمان ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، دراسة تحليلية في الادارة والسياسية ، بغداد ، ١٩٨٤ .
رابعا:- الرسائل الجامعية :
سحر عباس خضير، جون فيلبي واثره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

الاحالات:

(١) سامي عبدالحافظ القيسي ، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر ، ص١٥ .

(٢) نصت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم على ماياتي: ان المستعمرات والاراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقا والتي يعجز سكانها عن النهوض بأعباء الحكم الذاتي سبب ظروف بلدانهم الصعبة يجب ان يطبق المبدأ القائل بان رفاهية هذه الشعوب وارتقاءها وديعة

مقدسة من ودائع المدنية وان يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الامانة ، انظر : ميثاق الامم المتحدة و النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، ص١٢ .

(٣) مجيد خدوري ، تحرر العراق من الانتداب، بغداد، ١٩٣٥، ص١.

(٤) عبدالرزاق الحسني ،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠،ص٣٤ .

(٥) نزار توفيق سلمان ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، ص٢٢.

(٦) تألفت الهيئة الاستشارية الوزارية من سنت جون فيلي للداخلية، وسليتر للمالية والتجارية ، واتكنسون للاشغال العامة والمواصلات ، والرائد ئيدي للدفاع ، والسيرادغاربونهام كارتر للعدلية، ونورتن للصحة والمعارف وكول للاوقاف ، على ان هذه الاسماء حصلت عليها تغيرات كثيرة، حيث ادخل تومسون ثم كورنواليس محل فيلبي ، ودارور محل كارتر وولسن ثم ويكلي محل واتكنسون وسمث محل نورتن ، وخوسي محل ئيدي ، ينظر: ستفين همسلي لونكريك ، العراق الحديث١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص١٧٩.

(٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج١، ص١٨.

(٨) فاروق صالح العمر، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٤-١٩٢١، ص٢٣.

(٩) سامي عبدالحافظ القيسي ، العراق وفلسطين في الوثائق البريطانية ، ص٥٦.

(١٠) الف دي ل. رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ ،ص١٠٢ .

(١١) الحكومة العراقية ، القانون الاساسي العراقي ، ص٢٥.

(١٢) د.ك.و. وثائق الاحتلال البريطاني – تسلسل الملفة ٥٣٦/ ٢٠٢ ، المؤسسات الادارية الجديدة لسنة١٩١٦ – ١٩١٧،ص١٢ .

(١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية،ج١، المصدر السابق ، ص٢٣ .

(١٤) الحكومة العراقية ، القانون الاساسي العراقي ، المصدر السابق ، ص٦٧ .

(١٥) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان – تسلسل الملف ٣١١/١٩٢ الارادات الملكية لسنة ١٩٢٤، و١، ص١ .

(١٦) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان تسلسل الملف ٢٥٣٣ / ٣١١ ملاك مجلس الوزراء ، ص٢.

(١٧) خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، ص٤٣-٤٤ .

(١٨) الحكومة العراقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩، ص٢٧٣.

(١٩) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات و٨،ص٩ .

(٢٠) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية و٢،ص٢.

(٢١) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان – تسلسل الملف٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات لسنة ١٩٢١ و ٩ ، ص١١ .

(٢٢) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان- تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات و١٢ وص١٤.

(٢٣) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية، و٢ ،ص٢.

(٢٤) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان– تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية، و٤ ،ص٦.

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون استحداث وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ، ص ١١٣–١١٤.

(٢٧) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٢ ملاك وزارة الداخلية ٣ ،ص٧–١٥.

(٢٨) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣٢٠٥/١٢٥ التقريران الاداريان لدائرة المحاسبات العمومية للسنوات ١٩٢٢/ ١٩٢٣ ،ص٢.

(٢٩) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣١، ص١٢٦–١٢٧.

(٣٠) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات ، و١٠ ص١١.

(٣١) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية، مجموعة القوانين ، الصادرة سنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ ، ص٨.

(٣٢) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات ، و١٠ ص١٨.

(٣٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١،المصدر السابق ، ص٨٩.

(٣٤) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/١١٩١ نظام التفتيش الاداري ، و١١، ص٤٢.

(٣٥) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٥١٨٢ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣، و٣، وص١٠. نظام التفتيش الاداري ، و١١، ص٤٢.

(٣٦) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي–الديوان–تسلسل الملف٣١١/٥١٨١ قرارات مجلس الوزراء لسنة١٩٢٢،و٩١، ص١٤٠.

(٣٧) الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٧ ، قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ ، المادة الثالثة والعشرون ص ٢٤٣–٢٤٤.

(٣٨) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان –تسلسل الملف ٣١١/٢٥٨١ ، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢ ، و٧ ، ص٩.

(٣٩) سحر عباس خضير، جون فيلبي واثره السياسي في العراق ، ص١٢٠ .

(٤٠) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي– الديوان–تسلسل الملف ٣١١/٣٤٤٤، مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٣ ، و٦٤ ، وص٩٢.

(٤١) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣١، قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١، ص٧٧١-٧٩٤.

(٤٢) عبدالرزاق الحسني ،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، المصدر السابق ، ص١٠١ .

(٤٣) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان- تسلسل الملف٣١١/٢٥٤٤ خلاصة ملاكات جميع الوزارات، المصدر السابق ، و٣ ص٣.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص١٢٢ .

(٤٥) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ١٢٥ ، التقرير دائرة المحاسبات العمومية للسنتان ١٩٢١-١٩٢٢/١٩٢٢-١٩٢٣،و١،ص٥.

(٤٦) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ١٢٥ ، التقرير دائرة المحاسبات العمومية للسنتان ١٩٢١-١٩٢٢/١٩٢٢-١٩٢٣،المصدر السابق ، و٦،ص٩.

(٤٧) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٤ ، نظام السلطة في الامور المالية لسنة ١٩٢٤ ، ص ص ١١٣-١١٦.

(٤٨) د.ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ١٤٤٩ / ٣١١ التعينات والتشكيلات لسنة ١٩٢١ و١ وص٣.

(٤٩) نظام وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ١٩٣٠ المعدل بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣١ ،ص١٢.

(٥٠) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣١ نظام تعديل وزارة العدلية رقم ٨ لسنة ، نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٣١، ص ٧٢-٧٥.

(٥١) ظل مصطلح نظارة يستخدم في المعارف حتى الرابع في ايار ١٩٢٢ حيث الغي بقرار من مجلس الوزراء في التاريخ المذكور د.ك.و. ملفات البلاط الملكي- الديوان- تسلسل الملف ١٥١٨ /٣١١ مقررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢ و٩٤ ص١٠٧.

(٥٢) ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ٣١١/٢٥٣٥ ملاك وزارة المعارف والصحة العمومية لسنة ١٩٢١ و١ ص ١٣٥.

(٥٣) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩ ، قانون المعارف رقم٢٨لسنة ١٩٢٩ ، ص٧٠-٧٧.

(٥٤) د. ك.و.ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ٢٥٤٤/ ٣١١ خلاصة ملاكات جميع الوزارات،٩، ص١٢.

(٥٥) مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٣٠ ، نظام وزارة المواصلات والاشغال رقم ١٦ لسنة ١٩٣٠ ،ص ١٣١-١٣٤.

(٥٦) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد١٨٦٩-١٩١٧ ، ص٢٣.

(٥٧) مجموعة القوانين والانظمةالصادرة سنة ١٩٢٩،قانون ادارة الاوقاف رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ، المادة الثامنة ، ص٦٦.

(٥٨) المصدر نفسه ، ص٦٧ .

(٥٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج١،المصدر السابق، ص ١٤-١٩.

(٦٠) د.ك.و .ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ٢٥٤٠/ ٣١١ ملاك وزارة التجارة و ١ ص١ .

(٦١) عبدالرزاق الحسني،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، المصدر السابق ، ص١١٩ .

(٦٢) د.ك.و .ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ٣١١/١٠٤٥٠ تقارير صحية لسنة ١٩٢٩/٢١ و ٩ ص٥١.

(٦٣) د.ك.و .ملفات البلاط الملكي- الديوان -تسلسل الملف ٣١١/١٠٤٥٠ التقارير السنوي للادارة الصحية تقرير سنة ، ١٩٢٢و ١ ، ص١-٢.

(٦٤) المصدر نفسه ، ص٤ .

(٦٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة الثانية واربعون في ٣١/ اذار / ١٩٢٧ ،ص٥٥٠.

(٦٦) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧ ، قانون تشكيل وزارة الري والزراعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ ص ص ٨٤-١٩٧.

(٦٧) د.ك.و .ملفات البلاط الملكي-الديوان-تسلل الملف ٣١١/١٤١٢ التقارير المالية والاقتصادية و ١ ، ص ص ٣-١٢ (تقرير الملك فيصل الموضوع الى مجلس الوزراء على الحالة الاقتصادية الراهنة في العراق).

English Reference

First: Unpublished Documents:

- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Documents of the British occupation - file series 536/202, the new administrative institutions for the years 1916-1917.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 192/311 Royal Wills of 1924.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Files of the Royal Court - Diwan File sequence 2533 / 311 Angel of the Council of Ministers.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court files - Diwan - file sequence 2544/311, summary of staffing of all ministries and 8, p. 9.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 2542/311, Ministry of Interior Staff.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court files - Diwan - file sequence 2544/311, summary of the staffing of all ministries for the year 1921.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Files of the Royal Court - Diwan - File sequence 2544/311, summary of the cadres of all ministries.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Files of the Royal Court - Diwan - File sequence 2542/311, staff of the Ministry of Interior.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Files of the Royal Court - Diwan - File sequence 2542/311, staff of the Ministry of Interior.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 2542/311, Ministry of Interior Staff.

- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 125/3205 The two administrative reports of the Public Accounts Department for the years 1922/1923.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court files - Diwan - file sequence 2544/311, summary of the cadres of all ministries.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Sequence 1191/311 Administrative Inspection System.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 5182/311 Cabinet Decisions of 1923.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Sequence 311/5181 Resolutions of the Council of Ministers for the year 1922.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 2581/311, Cabinet Decisions of 1922.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 125, Report of the Public Accounts Department for the years 1921-1922/1922-1923.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 1449/311 Appointments and formations for the year 1921.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File 1412/311 infiltrated financial and economic reports (King Faisal's report submitted to the Council of Ministers on the current economic situation in Iraq.(
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 10450/311 Health Reports for the year 1929/21.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Sequence 10450/311 Annual Reports of the Health Administration Report for the year, 1922.
- IRAQI NATIONAL ARCHIVE. Royal Court Files - Diwan - File Series 2540/311 Owners of the Ministry of Commerce.

Second: Published government documents:

- The Iraqi government, Ministry of Justice, a collection of laws and regulations promulgated in 1929, Baghdad 1929.
- The Iraqi government, the Iraqi Basic Law, Baghdad, 1925.
- The Iraqi government, a collection of laws and regulations issued in 1927, the Brigades Administration Law No. 58 of 1927, Baghdad, 1927.
- The Iraqi government, the Ministry of Justice, a collection of laws and regulations issued in 1927, the law establishing the Ministry of Irrigation and Agriculture No. 40 of 1927, Baghdad, 1928.
- The Iraqi government, Ministry of Justice, a collection of laws and regulations issued in 1931, Baghdad, 1931.
- The Iraqi government, Ministry of Justice, a set of laws, issued in 1930, Regulation of the Ministry of Finance No. 3 of 1930, Baghdad, 1930.
- A set of laws and regulations issued in 1931, Municipal Administration Law No. 84 of 1931, Baghdad, 1931.

- A set of laws and regulations for the year 1927, Law No. 40 of 1927 for the formation of the Ministry of Irrigation and Agriculture, Baghdad, 1927.
- A set of laws and regulations issued in 1929, Endowment Administration Law No. 27 of 1929, Article 8, Baghdad, 1929.
- A collection of laws and regulations issued in 1929, Knowledge Law No. 28 of 1929, Baghdad, 1929.
- A set of laws and regulations issued in 1930, Regulation of the Ministry of Communications and Works No. 16 of 1930, Baghdad.1930.
- Minutes of the House of Representatives, the first electoral session, the regular meeting of 1927, the forty-second session on March 31, 1927, Baghdad, 1927.
- The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice, News Department of the United Nations Secretariat, New York, 1992.
- Ministry of Justice Regulation No. 8 of 1930 amended by Regulation No. 12 of 1931, Baghdad, 1931.

Third: Published Documentary Books:

- thousand dl. Rush, Iraq in the records of British documents 1914-1966, translated by Kazem Saad Al-Din, House of Wisdom, Baghdad, 2013.
- Jamil Musa al-Najjar, The Ottoman Administration in the Province of Baghdad 1869-1917, Dar Al-Hurriya for Printing, Baghdad, 1991.
- Khairy Al-Omari, Political Stories from the Modern History of Iraq, Baghdad, 1999.
- Abd al-Razzaq al-Hassani, History of the Iraqi Ministry, Part 1, Baghdad, 1988.
- Abdul Razzaq Al-Hasani, Iraq in British Documents 1905-1930, Dar Al-Mamoon, Baghdad, 1999.
- Sami Abdul Hafez Al-Qaisi, Documentary Studies in the Contemporary History of Iraq, Baghdad, 2009.
- Sami Abdul Hafez Al-Qaisi, Iraq and Palestine in British Documents, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 2010.
- Stephen Hemsley Lonkirk, Modern Iraq 1900-1950, part 1, translated by Salim Taha al-Tikriti, Baghdad, 1988.
- Farouk Saleh Al-Omar, On British Policy in Iraq 1914-1921, a documentary study, Baghdad, 1977.
- Nizar Tawfiq Salman, The Struggle for Power in Royal Iraq, An Analytical Study in Administration and Politics, Baghdad, 1984.

Fourth: University theses:

- Sahar Abbas Khudair, John Philby and his political impact in Iraq, an unpublished master's thesis submitted to the College of Arts, University of Baghdad, 1996.